بيان وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

يلقيه الملحق الدبلوماسي/ حمد فهد المزين

أمـــام

اللجنة الثانية

في البند 21: مجموعة البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

مقر الأمم المتحدة، نيويورك
الجمعة، 18 أكتوبر 2019

السيد الرئيس،،،

بدايةً أود أن أعرب عن تأييد وفد بلادي لما ورد في بيان ممثل وفد دولة فلسطين بالنيابة عن مجموعة الـ77 والصين، ونرحب بهذا الصدد بما جاء في تقارير الأمين العام قيد النظر، بشأن دعم عملية التنمية الشاملة في الدول التي تواجه أوضاعا خاصة لإحداث تغيير حقيقي في حياة من يعيشون في تلك البلدان وفق اولوياتها من خلال السعي نحو معالجة التحديات الانمائية المتبقية لضمان بلوغها للتنمية المستدامة بحلول عام 2030.

فاليوم وفي ظل تحسن الظروف المتفاوتة لعدد من الدول التي تواجه أوضاعاً خاصة خلال الأربع السنوات الماضية منذ اعتمادنا جدول اعمال التنمية المستدامة عام 2015 إلا أن هذا التحسن مازال دون النسب الانمائية المستهدفة حيث ان التوجهات الانمائية غير واعدة للـ11 عاماً المتبقية، حيث لا تزال هنالك دول تواجه ظروفاً خارجة عن إرادتها فضلاً عن عدم التزام الدول المتقدمة بتقديم النسبة المتفق عليها لصالح الدول النامية في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية حيث تعتبر مسألة تعبئة التمويل الإضافي بالغة الأهمية فضلاً عن توفير ونقل التكنولوجيات المناسبة لبناء القدرات.

فالدول التي تواجه أوضاعاً خاصة قد قطعت شوطاً كبيراً في خلق الظروف والبيئة الانمائية المواتية إلا انه يتعين على الشركاء الانمائيين مواصلة الجهود الجماعية للحد من آثار التحديات واحتوائها بما يكفل التغلب على معوقات تلك الظروف وخلق نوع من الاتساق فيما بين الخطط الانمائية والمناخية بما في ذلك استراتيجيات الحد من الكوارث الطبيعية، وذلك بمضاعفة الجهود الرامية إلى التصدي لتغير المناخ، وزيادة الاستثمارات المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك ذات الصلة بالتأهب للكوارث وتحسين انظمة الإنذار المبكر اذ تعتبر تلك التحديات المناخية من أبرز عوائق تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ17 للدول التي تواجه أوضاعاً خاصة.

وإنطلاقاً من ايماننا الكامل بأهمية تفعيل مبدأ التكاتف الدولي فقد أولت دولة الكويت اهتماماً كبيراً بمساعدة الدول النامية في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأن ذلك الاهتمام تجسد في المحافظة طواعيةً على النسبة المتفق عليها دوليا لتمويل التنمية، بل ومضاعفتها على الرغم من ان بلادي من احدى تلك الدول النامية. وقد كان للدول التي تواجه اوضاعاً خاصة نصيب كبير من جهود بلادي التنموية عبر مؤسساتها الانمائية المختلفة، حيث تعاونت الكويت من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مع عدد 107 دولة من البلدان النامية، سواء من خلال تقديم المساعدات الفنية والقروض الميسرة، وذلك انطلاقا من قناعاتنا بأن النهوض باقتصاديات الدول النامية وتحقيق الأهداف التنموية سيعزز آفاق الشراكة والتعاون والتكافل بين البلدان.

الأمر الذي يقتضي أن تتضاعف جهود الدول المانحة المتقدمة وكيانات الامم المتحدة الرامية الى تنفيذ كافة الخطط وبرامج العمل الانمائية على ارض الواقع وتعزيز اوجه تآزرها مع جدول التنمية المستدامة 2030 فضلاً عن توفير الموارد المالية الميسرة لمواجهة الحاجة المتزايدة للتمويل الانمائي، بدءً من تنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح اقل البلدان نمواً وخطة عمل فيينا للدول النامية غير الساحلية ومسار ساموا للدول الجزرية الصغيرة النامية واطار عمل سينداي للحد من مخاطر الكوارث ووصولاً الى التنفيذ الكامل والملموس لاتفاق باريس لتغير المناخ وذلك ومن دون ان يترك احداً متخلفاً عن الركب مع الاخذ بعين الاعتبار حالة وظروف كل دولة على حده.

وفي الختام السيد الرئيس،،،

تجدد بلادي استعدادها للتعاون المستمر والمثمر مع كافة الشركاء الانمائيين لتحريك عجلة التنمية بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ17 ومساعدة الدول التي تواجه أوضاعاً خاصة على تعبئة مواردها وبناء قدراتها الوطنية لبلوغ المستقبل الذي نصبوا اليه جميعاً، فقد حان الوقت لتغيير نمط وإسلوب تعاملنا مع التحديات الماثلة امامنا والناشئة وذلك عبر الوفاء بالالتزامات التي قطعناها على انفسنا لبلوغ جدول التنمية المستدامة في اطاره الزمني، ونعول في هذا السياق على الدور الذي سيقوم به مكتب الممثل السامي للأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً و البلدان النامية غير الساحلية و الدول الجزرية الصغيرة النامية في سياق قرار الجمعية العامة 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.